

البلقان: تحديات قديمة وفرص جديدة

مثلها مثل آسيا الوسطى، كانت منطقة البلقان منطقة ظلّت إمكانيات الانخراط التركي الفعال فيها محدودة بسبب نظام الحرب الباردة. «بمعنى من المعاني، لم تتوفر لتركيا قط أية فرصة حقيقية لتطوير علاقات «طبيعية» مع معظم دول البلقان منذ إدماج هذه الدول بالإمبراطورية السوفيتية قبل ما يزيد عن أربعين سنة»⁽¹⁾. وجاءت التوترات والنزاعات مع اليونان التي بدأت أواسط الخمسينيات لتزيد الطين بلةً ولتجعل علاقات تركيا بالمنطقة أكثر تعقيداً⁽²⁾(*) . ولكن، على النقيض مما هي حال علاقات تركيا مع آسيا الوسطى، كانت ثمة علاقات معيّنة بدول البلقان في أثناء الحرب الباردة. فتركيا كانت على الدوام تفضّل أن تكون العلاقات الثنائية مع دول البلقان على أحسن حال ممكنة، كما ظلت مؤيدة فعالة للجهود المحدودة المبدولة في سبيل إقامة نمط من أنماط التعاون السياسي الإقليمي، تلك الجهود التي بدأت أواخر عقد الثمانينيات.

(*) على الرغم من ارتباطها الوثيق بالتطورات العامة في البلقان وفي السياسات التركية، فإن العلاقات والصراعات اليونانية - التركية، بما فيها النزاع حول قبرص، مبحوثة، بصورة منفصلة، في الفصل العاشر من هذا الكتاب. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

وبالتالي، فقد كان من الطبيعي أن تسعى تركيا؛ بعد انتهاء الحرب الباردة، وزوال الاتحاد السوفيتي، وتفكك يوغسلافيا السابقة؛ إلى تحسين الروابط الموجودة وفرص وجودها بقدر أكبر من القوة في منطقة البلقان، التي كانت الإمبراطورية العثمانية قد طُردت منها في القرن التاسع عشر، بفعل حركات تحرر وطنية عنيفة مدعومة في الغالب من قوى أوروبية⁽³⁾. وقد ترافق الانسحاب العثماني من البلقان بسلسلة من موجات الهجرة البلقانية إلى العمق التركي، تَمَّت، الحلقة الأخيرة منها في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وثمة اليوم لدى جزء لا يستهان به من سكان تركيا، ربما عشرة بالمئة من المجموع الإجمالي، علاقات عائلية مع أجزاء مختلفة من البلقان.

هناك أيضاً أناس من أصول تركية يعيشون في مناطق معينة من البلقان، والمجموعة الأكبر بما لا يقاس من مسلمي البلقان تبدي بعض المؤشرات الدالة على الانتماء إلى تركيا بوصفها وريثة الإمبراطورية العثمانية⁽⁴⁾. وما لبث هذا الواقع أن أفضى، أوائل التسعينيات، إلى نوع من انتعاش مفهوم أترك الخارج Des Turkleri (مفهوم الأترك المغتربين؟) بوصفه عنصراً مهماً من عناصر السياسة الخارجية التركية تُجَاه المنطقة. لقد أصبح مصير الأترك في الخارج ومسلمي البلقان همّاً عاماً وأحد مسوغات انخراط السياسة الخارجية التركية⁽⁵⁾. غير أن الحكومات التركية دأبت على رفض اتباع سياسة عثمانية - جديدة بمعنى النزوع التوسعي المكشوف أو المقنع إلى داخل المنطقة. فقد ظل صانعو القرار السياسي في أنقرة يرون السياسة البلقانية، على الدوام، تعبيراً طبيعياً عن علاقات جغرافية، تاريخية، وثقافية موجودة⁽⁶⁾.

أدت الانتفاضات الحاصلة في المنطقة، منذ أوائل التسعينيات، إلى إثارة جدل مفعم بالحيوية، بل ومثقل بالعواطف الجياشة أحياناً، في وسائل الإعلام التركية، جدل كان يتعدّر على صانعي القرار السياسي أن يتجاهلوه. تعيّن على سياسة أنقرة، في تحديد ومتابعة المصالح القومية التركية في البلقان، أن تحافظ

على نوع من التوازن بين توقعات جماهيرية، قائمة في الغالب على المبالغة والنزوع إلى التدخل من جهة، وإمكانات قومية محدودة للتحرك في سبيل خلق الاستقرار وفق الشروط التركية من جهة ثانية، وقيود مفروضة على تصميم وتطبيق هندسات [تكتلات] إقليمية متعددة الأطراف خارجة من رَجْم النمط السياسي الإقليمي الموبوء بالصراعات والنزاعات من جهة ثالثة، وضرورة إبقاء السياسة التركية مواكبة لسياسات حلفائها الغربيين من جهة رابعة وأخيرة.

أما سياسة تركيا البلقانية الأنشط مؤخراً فلم تنطلق من مجرد مبادرة قوى داخلية إلى الرد على أزمات إقليمية. ليست «منطقة البلقان»، كما قال أحد المحللين الأتراك، إلا «جسراً استراتيجياً بين تركيا وأوروبا الغربية... ثمة مليونان ونصف المليون من المواطنين الأتراك يعيشون في أوروبا الغربية، وما يزيد عن نصف التجارة الخارجية التركية تتم مع تلك المنطقة»⁽⁷⁾. ويشكّل هذا سبباً قوياً لاهتمام تركيا بالتطورات الجارية في البلقان، وخصوصاً بضمّان الاستقرار الإقليمي، في سبيل تأمين ممر برّي سهل وسالك إلى أوروبا الغربية. أضف إلى ذلك أن التطورات في البلقان ستظل، طوال بقاء قمة هرم السياسة الخارجية التركية متمثلة بحرص البلاد على نوع من الاندماج الدائم وغير القابل للإلغاء بالإطار السياسي، والاقتصادي، والأمني للنظام الأوروبي الجديد الناشئ، قادرة على اجتذاب قدر كبير من اهتمام الدوائر القيادية السياسية والعسكرية في أنقرة.

يَحْتَلُّ الاستقرار في البلقان، هو الآخر، مرتبة عالية على سُلّم أولويات السياسة الخارجية التركية بسبب العواقب الوخيمة المحتملة لأي اضطراب بلقاني على صعيد الانتقال بالعدوى. وبالتالي فإن عملية الانتقال بعد انهيار حلف وارسو أخضعها أنقرة للمراقبة الدقيقة، كما حرصت تركيا على توجيه سياستها البلقانية نحو استقرار الأنظمة الجديدة، إما عبر تطوير علاقات ثنائية موسّعة مع دعم الجهود متعددة الأطراف الرامية إلى تحسين التعاون الإقليمي،

أو من خلال الالتحاق بركب المساعي الدولية الهادفة إلى حل النزاعات والحفاظ على السُّلم في المنطقة .

ما تسعى أنقرة، وبأعلى درجات الإلحاح، إلى الحيلولة دون وقوعه، هو انتقال العدوى ومسلسلات الصدمات العنيفة في الدول الوارثة ليوغسلافيا السابقة ومنها، إلى الأجزاء الأبعد نحو الجنوب من شبه جزيرة البلقان. ثمة قلق شديد من أن يؤدي تورط جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، في النزاعات الجارية إلى جر كل من اليونان، وبلغاريا، وتركيا إلى القتال بصورة حتمية⁽⁸⁾ (*). ومن شأن ذلك، أن يطلق حرباً بلقانية أخرى، لا تريدها أية من الدول الإقليمية الرئيسية⁽⁹⁾.

باتت العلاقات الثنائية المكثفة المشفوعة بالزيارات المتكررة التي يقوم بها كبار المسؤولين الرسميين المدنيين منهم والعسكريين بين أنقرة والديمقراطيات الحديثة من الأمور الروتينية. ثمة شبكة من الاتفاقيات الثنائية التي تقوم بتثبيت التعاون السياسي، والعسكري، والاقتصادي، وتدعيمه. والسعي التدريجي لإقامة مناطق تجارة حرة ثنائية ومتعددة الأطراف يجري على قدم وساق. وقد أدى هذا كله إلى تمكين تركيا من فرض وجودها بوصفها إحدى القوى المهمة في المنطقة. غير أن الوضع يبقى بعيداً عن أن يكون مسيطراً.

تبدي ديمقراطيات البلقان، كلها، توجُّهاً سياسياً واقتصادياً صارخاً نحو قلب أوروبا، مع تطلع كل من سلوفينيا، وبلغاريا، ورومانيا، إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. أما ألبانيا، وكرواتيا، ومقدونيا فتأمل في رفع علاقاتها مع

(*) جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة (FYRM) هو الاسم الذي وافقت عليه سكوبية كحل وسط مؤقت لزيادة الاعتراف الدولي وضممان عضوية الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن الخلافات الأولية مع اليونان حول الاسم والدستور تمت تسويتها عبر وساطة أمريكية، فإن حلاً نهائياً لمسألة الاسم الرسمي ما زال مُعلّقاً. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

الاتحاد إلى ذلك المستوى خلال بضعة أعوام. وبالمثل، فإن سلوفينيا، ومقدونيا، وبلغاريا، ورومانيا توافقة للالتحاق بركب بولونيا، وهنغاريا، وجمهورية التشيك في التوسيع اللاحق للئاتو باتجاه الشرق. يبقى الاتحاد الأوروبي، رغم المستوى المحدود لانخراطه الاقتصادي والسياسي في إطار بنود الاتفاقيات الأوروبية، أو استراتيجية ما قبل اكتساب صفة العضوية، القوة الاقتصادية الخارجية الأهم في شبه جزيرة البلقان⁽¹⁰⁾. وقد تأكد ذلك بعد حرب كوسوفا في صيف سنة 1999م، حين تم تكليف الاتحاد الأوروبي بالاضطلاع بالدور الرئيسي في عملية إعادة البناء فيما بعد الحرب في إطار معاهدة توفير الاستقرار لجنوب - شرق أوروبا.

لا بُدَّ للعلاقات الجيدة مع تركيا من أن توضع في ذلك السياق وهي مطلوبة لأسباب مختلفة. يتعدّد الوصول إلى أي استقرار دائم في البلقان، أولاً، دون تركيا، تماماً كما يستحيل تأمين مثل هذا الاستقرار دون اليونان وصربيا. تستطيع تركيا، ثانياً، أن تفيد في تعزيز اهتمام بلدان البلقان بعضوية الناتو، لأن أنقرة قد تأمل في أن تشكل علاقات هذه البلدان المتنامية مع الاتحاد الأوروبي عاملاً مساعداً بالمثل على تحقيق طموحات تركيا المتمثلة باكتساب صفة العضوية. ينبغي، على أية حال، أن يكون واضحاً لدى الجميع أن صوت تركيا أو بلدان البلقان لن يكون حاسماً.

قد تفيد الجهود الإقليمية الثنائية ومتعددة الأطراف على صعيد التأهيل لَقَدْرٍ أكثر من الاندماج بالاتحاد الأوروبي، وكرتيب انتقالي مؤقت إذا كانت عملية الاندماج ستستغرق وقتاً أطول مما هو متوقع. أما التعاون العسكري فيمكن أن يساعد على اختزال الهواجس الموجودة وتعزيز الثقة المتبادلة. وتؤدي العلاقات وأشكال التعاون الاقتصادية الإقليمية الموسعة، ثالثاً وأخيراً، إلى فتح الأسواق أمام الصناعة والأعمال المتطورة بسرعة في تركيا وإلى تمكين الاقتصادات البلقانية الهشة من الاستفادة من التطور الحاصل في هذه البؤرة

عازفة عن الاستجابة لنداءات مُلحّة صادرة عن الحكومة البوسنية طلباً للمعونة العسكرية الثنائية، عكفت الحكومة التركية على بذل محاولات متواصلة، وإن بقيت بلا جدوى، لإقناع الحلفاء الغربيين بتأييد رفع الحظر الدولي عن توريد الأسلحة إلى يوغسلافيا السابقة لصالح مسلمي البوسنة⁽¹³⁾. وقد كان ممثلو تركيا أكثر نجاحاً في صياغة موقف مؤتمر المنظمة الإسلامية على ذلك الصعيد. توقفت أنقرة أيضاً عند فكرة القيام بتدخل عسكري غربي مباشر ضد صرب البوسنة - الهرسك⁽¹⁴⁾.

ما لبثت عبثية المحاولات الرامية إلى اجتراح رد دولي مبكر يكون قوياً وفعالاً على ما اعتبرته تركيا عدواناً صريباً ضد مجموعة أساسية من مسلمي البلقان أن تمخضت عن قدر متزايد من السخط والإحباط لدى الجمهور التركي. ومع تصاعد الأزمة في البوسنة لتتحول إلى حرب ومع تكاثر أبناء الفظائع الصربية ضد المسلمين، تزايدت في وسائل الإعلام التركية الاتهامات القائلة بأن الغرب، وخصوصاً الأوروبيين، يعتمد معايير مزدوجة. ففي حين أن العراق المسلم عوقب بقسوة ودون أية رحمة، تُركت صربيا المسيحية تنجو من أية محاسبة على سياستها التي قامت على الإبادة الجماعية⁽¹⁵⁾.

شكّلت سياسة الغرب المتردّدة في مواجهة الحرب الدائرة في البوسنة - الهرسك عنصراً قوياً من عناصر شك تركي عام، بأن الأوروبيين كانوا يتبعون في السير سياسة تهدف إلى إبقاء المسلمين والدول الإسلامية خارج أوروبا. وسوف يشهد هذا الرأي العام انتعاشاً قوياً بعد قيام القمة الأوروبية المجتمعة في اللوكسمبورغ في كانون الأول/ديسمبر سنة 1997م، برفض الطلب التركي الخاص بالانتساب إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

على النقيض من ردود الفعل الغاضبة الصادرة عن الجمهور في الشارع، سلّمت الحكومة التركية بالصعوبات الكبيرة جداً التي لا بد من التغلب عليها في

التنمية الإقليمية. لا بد لجملة هذه المصالح المتداخلة من أن تشكل الأساس الذي تستطيع تركيا أن تستند إليه في نسج شبكة من علاقات التعاون مع بلدان البلقان، باستثناء اليونان وصربيا في الوقت الراهن.

إتقان أساليب التعامل مع تركية ما بعد يوغسلافيا

لدى انتهاء الحرب الباردة، كانت تركيا إحدى تلك الدول التي دعت بقوة إلى الحفاظ على وحدة يوغسلافيا. ولم تقرر أنقرة في شباط/فبراير سنة 1992م، أن تعترف بجميع الدول الخارجة من رجم الاتحاد السوفيتي السابق⁽¹¹⁾، إلاّ تحت تأثير التطورات الجارية داخل يوغسلافيا والإقدام اللاحق للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على الاعتراف بكل من كرواتيا، وسلوفينيا، والبوسنة - الهرسك. وما لبث هذا أن أدى بصورة مباشرة إلى إقحام تركيا في مجابهة القيادة الصربية بزعامة سلوبودان ميلوسوفيتش، هذه القيادة التي زعمت أنها الوريثة الشرعية الوحيدة لدولة تيتو، وقد زادت التوترات مع اليونان أيضاً جراء الاعتراف بمقدونيا تحت اسم جمهورية مقدونيا الذي وقع اختيارها عليه، الأمر الذي اعتبرته أثينا دعماً لمطالب مقدونيا غير مبررة تمس بمكانة اليونان وأرضها.

تركزت سياسة تركيا تجاه بلدان يوغسلافيا السابقة لاحقاً، بصورة رئيسة، على دعم مصالح مسلمي المنطقة، المتعرضة، برأي تركيا، للتهديد الشديد الناجم عن السياسات التوسعية الصربية والكرواتية والذي لم يحظ بالقدر الكافي من مراقبة الدول الغربية واهتمامها. تمّ التعبير عن هذه المخاوف في وقت مبكر يعود إلى أيار/مايو سنة 1992م، حين زعم النواب، خصوصاً أولئك المنتسبون إلى حزب الرفاه الإسلامي، ولكن من حزب الوطن الأم أيضاً، في نقاش في دار البرلمان التركي (المجلس القومي الكبير)، أن الغرب والاتحاد الأوروبي كانا عازفين عن التحرك ضد الصرب من أجل إعطاء هؤلاء «الصرب الوقت اللازم لتطهير البلقان من المسلمين»⁽¹²⁾.

سبيل التوصل إلى أي إنهاء دائم للقتال في البوسنة - الهرسك، وخصوصاً إلى استخدام القوة العسكرية الدولية⁽¹⁶⁾. ومع ذلك، فإن أنقرة ألحّت في مطالبة حلفائها الغربيين باتخاذ موقف حازم من أجل وضع حد سريع للحرب. وفي كانون الأول/ديسمبر سنة 1992م، قام البرلمان التركي بإعطاء الحكومة صلاحية نشر قوات تركية، ليس فقط، في إطار عملية حفظ السلام في الصومال بقيادة الأمم المتحدة، بل وإرسال مثل هذه القوات إلى البوسنة إذا ما أقدم مجلس الأمن الدولي على اعتماد التفويض باتخاذ تدابير دولية⁽¹⁷⁾.

غير أن إرسال سرب تركي من طائرات إف - 16، إلى القاعدة الجوية الإيطالية في فيسنزا لدعم عمليات الناتو الرامية إلى فرض الحظر الجوي على البوسنة⁽¹⁸⁾(*) لم يتم حتى تاريخ أيار/مايو سنة 1993م. ومضى عام آخر قبل أن توافق الأمم المتحدة على العرض التركي بالاشتراك في فعاليات القوة الدولية المكلفة بالإشراف على حفظ السلام في البوسنة. تمّ إرسال الفصيل التركي المؤلف من 1500 جندي إلى منطقة زينيتشا وسط البوسنة للإشراف على خط فاصل بين المسلمين والكروات، بعيداً عن مخاطر احتمال التورط في اشتباكات محتملة بين الصرب والبوسنيين. قوبلت المشاركة العسكرية التركية في النشاطات التي قادتها الأمم المتحدة بأشكال الرفض من جانب صربيا وبالنقد العنيف من قبل اليونان، اللتين حاولتا أن تلمحا إلى أن من شأن مثل هذا

(*) رفضت اليونان السماح بتحليق المقاتلات التركية وطائرات النقل المرافقة لمعارضتها أي إشراك عسكري تركي بالمعالجة الدولية للحرب البوسنية. كانت أئينا تخشى من أن يؤدي مثل هذا الإشراف إلى تدعيم الحضور العام لتركيا في البلقان على حساب المصالح الأمنية الإقليمية لليونان. فقد ظلّت اليونان تنظر إلى نشاطات تركيا في المنطقة، ولا سيما على صعيد العلاقات الثنائية مع جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وألبانيا جنباً إلى جنب مع دعم مُسلمي البوسنة، بوصفها محاولات ترمي إلى خلق «هلال إسلامي» في البلقان يفصل اليونان عن شركائها الأوروبيين. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

التحرك أن يشكل خطوة حاسمة على طريق إعادة فرض تركيا كقوة مهيمنة في شبه جزيرة البلقان وصولاً، بالتالي، إلى إعادة الحياة للتراث العثماني في هذه المنطقة⁽¹⁹⁾.

قد يكون مثل هذا الحكم مبرراً من وجهة نظر إقليمية ضيقة، وخصوصاً إذا كان متأثراً بتجربة أثينا، المستمدة من مسلسل الخلافات اليونانية - التركية الطويل. أما على صعيد أي منظور دولي، فليس هناك أي مجال للشك بأن تركيا لم تضطلع إلاً بدور هامشي في (سوء) إدارة الحرب البوسنية من قبل المجتمع الدولي. وعلى الرغم من لهجتها العدائية المتشددة أحياناً، فإن أنقرة حرصت على تجنب أية فعاليات أحادية الجانب على صعيد دعم قضية البوسنيين وظلت على الدوام تنسق سياستها مع الإطار الشامل الذي أوجده تحركات حلفائها الغربيين الرئيسيين ومجلس الأمن الدولي. حتى حين عبرت أنقرة عن الاستياء من، أو المعارضة لخطوات معينة أقدمت عليها، أو لخطط محددة اقترحتها الأمم المتحدة والقوى الرئيسة، فإنها حرصت على عدم فك الارتباط مع التيار الرئيسي للسياسة الدولية الخاصة بالبوسنة. وقد كان هذا السلوك مشروطاً بإدراك الدوائر الرسمية في أنقرة لحقيقة عدم كفاية الوسائل المتاحة لتركيا في سبيل متابعة أي موقف أحادي الجانب من الحرب البوسنية.

ساهمت الحكومة التركية في صياغة السياسة التي تبنتها مجموعة الدول الإسلامية الممثلة بالمؤتمر الإسلامي (OIC). ففي بيانات مختلفة ألحَّتْ أكثرية كبيرة من الدول الأعضاء في المؤتمر الإسلامي على المطالبة بسياسة دولية أكثر صراحة في معاداتها للصرب، غير أنها تجنبت تطوير سياسة أو وجهة نظر إسلامية خاصة. ظلت مجموعة الاتصال التابعة للمؤتمر التي كانت تركيا من ممثليها البارزين على علاقة دائمة مع مجموعة الاتصال الدولية في عمليات إعداد وتوجيه مجموعة المؤتمرات الدولية المختلفة التي حاولت التوصل إلى طريقة لإنهاء الحرب.

كانت سياسة تركيا تُجاه الحرب خاضعة لهيمنة فكرة تقول بأن السبيل الوحيد لخلق الظروف الضرورية لإنهاء الحرب بشروط مؤهلة لحماية البقاء السياسي والجسدي لمسلمي البوسنة هي إقامة توازن عسكري بين الصرب والبوسنيين. ذلك هو سبب مطالبة تركيا برفع الحظر الدولي عن توريدات الأسلحة لصالح البوسنيين، أو بتنفيذ عمليات عسكرية دولية حاسمة ضد الطرف الصربي، أو بالائتيم كليهما. أدى هذا الوضع إلى قيام تركيا باتخاذ موقف معارض لحلفائها الأوروبيين، كما أوجد، بصورة مؤقتة، نوعاً من عدم التطابق مع الإدارة الأمريكية. ولم تشعر أنقرة بوجود تبرير جاء متأخراً لسياستها⁽²⁰⁾ إلا حين أفضت التطورات على الأرض في النصف الأول من سنة 1995م، إلى ردود أفعال عسكرية حاسمة من جانب التحالف قامت في أثنائها ضربات جوية مستمرة شنتها قوات الناتو بإلحاق أضرار بالغة بالبنية التحتية العسكرية الصربية بما فيها مرافق القيادة والتحكم. وبهذا المعنى، فإن الأتراك يستطيعون أن يزعموا بأنهم ساهموا مساهمة مهمة في التمهيد لاتفاقية دايتون للسلام الموقعة في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1995م.

يشكّل تحقيق نوع من التوازن العسكري المُتّبع بين الصرب والبوسنيين أيضاً إحدى السمات الرئيسة للسياسة التركية فيما بعد دايتون. فتركيا مقتنعة بأن لا شيء سوى توازن كهذا يستطيع أن يحول دون اشتعال أية مجابهة عسكرية جديدة بين الطرفين بعد أي إنهاء لاحق لمهمة قوة ضمان الاستقرار (SFOR). وبالتالي، فإن أنقرة هي الشريك الرئيسي في برنامج «التجهيز والتدريب» الذي أطلقتته الولايات المتحدة لجيش الاتحاد البوسني، حيث تقوم أمريكا بتوفير المعدات العسكرية وتضطلع تركيا بمهمة التدريب. وحسب كلام السفير البوسني السابق في أنقرة، هجر الدين صومون فإن حوالي 300 عسكري بوسني يأتون إلى تركيا كل ثلاثة أشهر⁽²¹⁾. يمكن اعتبار هذه الفعاليات استمراراً لدور تركيا بوصفها مَعْبَراً سرياً، انتهاكاً للحظر الدولي على توريدات الأسلحة، من

أجل تزويد الطرف البوسني بالأسلحة في ظل موافقة أمريكية في أثناء الصراع⁽²²⁾. تحافظ أنقرة أيضاً على وحدتها المؤلفة من 1000 عنصر داخل قوات حفظ السلام الدولية المعروفة باسم سفور SFOR البالغ تعدادها 34 ألفاً.

مع تطبيع الوضع البلقاني بعد اتفاقات دايتون سعت الحكومة التركية أيضاً إلى إقامة علاقات سالكة مع بلغراد لأن أنقرة تؤمن بضرورة إعادة إدماج جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الخاضعة للسيطرة الصربية بعلاقات دولية طبيعية تجنباً لإيجاد كيان منبوذ في منطقة شديدة الحساسية السياسية⁽²³⁾. غير أن الأزمة التي تفجرت حول إقليم كوسوفا ذات الأثرية الألبانية الساحقة ما لبثت أن أنزلت ضربة موجعة بمثل هذه الأفكار.

أدت المصادمات العنيفة بين الشرطة الصربية الخاصة، المدعومة أحياناً بالجيش النظامي، وبين مقاتلي جيش تحرير كوسوفا الألباني (KLA)، التي تمخضت عن العديد من الضحايا وأعداد كبيرة من اللاجئين بين صفوف السكان المدنيين الألبان في المنطقة، إلى مواجهة تركيا بسلسلة من المشكلات السياسية الحساسة. فتركيا ليست، لأسباب مختلفة، مع تعرض الدول الموجودة للتمييز من قبل حركات انفصالية، غير أنها لا تستطيع أن تتحمل معاناة السكان الألبان بأكثرتهم الإسلامية الساحقة.

وبالتالي فإن أنقرة بادرت إلى شجب الاضطهاد المستمر الذي يتعرض له الألبان على أيدي الحكام الصرب بعنف. سارعت إلى الانضمام إلى حلفائها الأوروبيين والأمريكيين في جهودهم رفيعة المستوى لإقناع الرئيس ميلوسوفيتش بوقف أعمال العنف في كوسوفا وتسوية النزاع عبر التوصل إلى حل وسط مع ممثلي السكان الألبان هناك⁽²⁴⁾. وحين استمر العنف وأدار ميلوسوفيتش ظهره للنصائح الدولية القاضية بإيجاد تسوية سلمية، أيدت أنقرة اتخاذ تدابير دولية أقوى ضد الصرب، بل وقد دعت القيادة التركية حتى إلى تدخل قوة سلام دولية للحيلولة دون تكرار الحرب البوسنية، معلنة عن استعدادها للمشاركة في مثل

هذا العمل⁽²⁵⁾. وحين بدأ الناتو استعداداته في تشرين الأول/أكتوبر سنة 1998م، لشن ضربات جوية ضد صربيا، دعماً لمهمة هولبروك، أعلنت تركيا عن استعدادها للمساهمة في مثل هذه العملية بشماني عشرة مقاتلة نفاثة من طراز إف - 16⁽²⁶⁾. وفي الوقت نفسه أوضح القادة السياسيون الأتراك بجلاء أن مثل هذا التدخل لم يكن يرمي إلى فصل كوسوفا عن جمهورية يوغسلافيا الاتحادية، بل كان يهدف إلى استعادة الحكم الذاتي لكوسوفا في إطار الجمهورية بصورة كاملة. ومما شكل مصدر قلق خاص مصير وأمن الجالية التركية المقدرة بعشرين ألف نسمة في إقليم كوسوفا.

مما لا يمكن الشك فيه هو أن تركيا، بعد انهيار الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق حل سلمي لأزمة كوسوفا في مباحثات رامبويه في شباط/فبراير سنة 1999م، كانت مستعدة للمشاركة في عمليات الناتو العسكرية ضد صربيا. ثمّة إحدى عشرة مقاتلة نفاثة تركية من طراز إف - 16 موجودة في إيطاليا شاركت في الغارات من البداية، على الرغم من أن الحكومة التركية أعلنت أن مقاتلاتها النفاثة استخدمت فقط في عمليات دفاعية. وحين تصاعدت نشاطات الناتو، أعلنت تركيا عن استعدادها لتوفير قواعد جوية للمهمات. غير أن الطائرات كان سيتعين عليها أن تلتف حول المجال الجوي اليوناني لرفض أثينا منح حق التحليق⁽²⁷⁾. وفي سبيل عدم الذهاب بعيداً في إثارة الحساسيات الصربية واليونانية دون أسباب موجبة، تخلّى الناتو عن فكرة نشر الوحدات البرية التركية في مقدونيا، أو تكثيف الوجود التركي في ألبانيا، على الرغم من أن أنقرة عرضت استعدادها لنشر ألف جندي.

بادرت تركيا أيضاً إلى قبول حصة لا يستهان بها، حوالى 26 ألفاً، من اللاجئين الكوسوفيين، التحق كثيرون منهم بأقاربهم ممن يعيشون في استانبول وأزمير منذ زمن طويل. وكذلك فإن السلطات التركية أقامت مخيمات لاجئين في ألبانيا، ومقدونيا، وإقليم قرقلار إيلي التركي الواقع في الزاوية الشمالية

الغربية من البلاد قرب الحدود البلغارية. من المقدر أن 10 إلى 15 ألفاً من أهالي كوسوفا لجأوا إلى تركيا حيث تم الترحيب بهم دون أي تعقيد⁽²⁸⁾. وعلى هذا الصعيد فإن سياسة تركيا تناقضت إيجابياً مع نظيراتها في العديد من البلدان الأوروبية التي لم تف بالتزاماتها إلاً على مريض. ومنذ بداية الصدمات العنيفة في الإقليم اليوغسلافي ظل مقاتو جيش تحرير كوسوفا الجرحى يتلقون العلاج في مستشفيات تركية خاصة، بدعم من الجالية الألبانية الكبيرة الموجودة في تركيا بالدرجة الأولى⁽²⁹⁾.

كانت إمكانية انتقال عدوى حركة الاستقلال الألبانية من كوسوفا إلى أجزاء أخرى من شبه جزيرة البلقان، إلى مقدونيا وسنجدق نوفي بازار في جمهورية يوغسلافيا الاتحادية حيث تعيش اثنتين من الجاليات الألبانية الكبرى، مصدر قلق بالغ الجدية والخطورة بالنسبة إلى أنقرة. كان من شأن ذلك أن يجبر ألبانيا إلى قدر أكبر من التورط رغم تفضيلها لرد متدني المستوى رسمياً، بصرف النظر عن تعاطفها الشديد مع ألبان كوسوفا ودعمها المادي الخفي لهم. وفي ظل مثل هذه الظروف كان من الممكن أن تصبح حرب بلقانية أوسع بمشاركة كل من مقدونيا، واليونان، وبلغاريا أمراً واقعاً تكاد تركيا لا تستطيع أن تنأى بنفسها عنه. وبالتالي فإن أنقرة أيدت بحزم فكرة استعادة الحكم الذاتي داخل حدود جمهورية يوغسلافيا الاتحادية ورفضت أية فكرة تدعو إلى أية كوسوفا ألبانية مستقلة.

يتطابق هذا الرأي تطابقاً كاملاً مع الخط العام للسياسة الخارجية التركية القائمة على إبقاء الحدود الموجودة في البلقان كما هي، وحل المشكلات العرقية (الإثنية) داخل هذه الحدود. وعلى الرغم من حرصها على الاضطلاع بدور إقليمي أبرز وأكثر أهمية، فإن تركيا ليست ذات مصلحة على الإطلاق في أن تنجر إلى المضاعفات والتعقيدات الداخلية لأية دولة بلقانية، لأنها تدرك أنها

لن تكون قادرة وحدها على فرض أي حل من الخارج. وهذا الوضع يفسر أيضاً سبب إصرار الحكومة التركية على العزوف، سياسياً، عن استغلال معارضة اليونان لتبني موقف المؤسسات الأوروبية، التي كانت تفضل التدخل العسكري في كوسوفا. لم تكن أنقرة، تريد زيادة حدة التوتر في المنطقة عن طريق الشجب المكشوف لموقف الشارع اليوناني المتعاطف مع الصرب⁽³⁰⁾. أضف إلى ذلك أن مسألة تركيا الكردية الخاصة التي تنتظر الحل، تتطلب التحلي بالتحفظ وضبط النفس فيما يخص دعم الحركات العرقية (الإثنية) - القومية.

تقف تركيا بقوة في صف المطالبة بالتوصل إلى تسوية تفاوضية دائمة لجميع المشكلات البلقانية التي يمكنها أن تشكل مصدراً لعدم الاستقرار في المستقبل. وتسعى الحكومة، للحيلولة دون حصول ذلك، إلى إقامة علاقات تعاون مع سائر دول البلقان وتشجيع مشروعات إقليمية ذات أطراف متعددة مؤهلة لتدعيم الاستقرار وتعزيزه.

ومما يستدعي الملاحظة، على أية حال، أن الأمريكيين والحكومات الأوروبية التي صممت صيغة الحل السياسي لحرب كوسوفا في إطار منظمة G-8، لم تخطط لأي دور تركي بارز في قوة سلام كوسوفا (كفور KFOR) المكلفة بالإشراف على الانسحاب الصربي من المنطقة وعودة اللاجئين إليها. لا تشارك تركيا في قوة الكفور KFOR هذه إلاً بوحدة صغيرة في القطاع الخاضع للسيطرة الألمانية من كوسوفا. وليس هناك ما يشير إلى أية مشاركة تركية خاصة في النشاطات الإجمالية للـ G-8 من أجل الإعداد لوضع كوسوفا ما بعد الحرب. أما الموقف الإقليمي القوي الذي أراد وزير الخارجية جيم في البداية اتخاذه من معاهدة الاستقرار في جنوب شرق أوروبا، فقد اضطر لأن يتراجع إلى المرتبة الثانية بعد «التوجه الأوروبي» الذي شكل جوهر طبعة المعاهدة المتمتعة بالرعاية الألمانية⁽³¹⁾. لم يكن هذا، بتاتاً، الخيار السياسي المفضل لدى أكثرية دول البلقان التي تميل إلى رؤية الاتحاد الأوروبي وقد

أصبح الرجل القوي في المنطقة بدلاً من تركيا. قد يستخلص المرء من ذلك أن القوى الغربية القيادية لا ترى أية حكمة في المبالغة بإقحام تركيا في عملية فرض السلام في البلقان، على الرغم من أن هذه القوى تعترف أيضاً أن عملية كهذه يتعذر إنجازها دون مشاركة تركية.

العمل على صقل العلاقات الثنائية وتجديدها

منذ انتهت الحرب الباردة دأبت أنقرة على السعي لتطوير وتحسين علاقاتها مع جميع البلدان المحيطة بالبحر الأسود، وخصوصاً مع كل من بلغاريا ورومانيا. وثمة علاقات موسعة ودافئة تَمَّتْ إقامتها مع كل من ألبانيا ومقدونيا (FYROM)، اللتين تميلان إلى اعتبار تركيا دعماً لهما في المنطقة. أما الدور الخاص الذي اضطلعت به تركيا على صعيد رفع مستوى القدرة العسكرية الإسلامية للبوسنة - الهرسك فقد سبقت الإشارة إليه. أضف إلى ذلك أن أنقرة تشارك في عمليات إعادة التأهيل والتنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي في البلد الذي مزقته الحرب. وكذلك، فإن العلاقات مع كرواتيا وسلوينيا، شهدت تطوراً ذا شأن، فضلاً عن أن أنقرة تعتبر كرواتيا عاملاً بالغ الأهمية في البوسنة⁽³²⁾. لقد تأكد ذلك بستة لقاءات رسمية بين رئيسي الجمهورية في البلدين منذ سنة 1993م. على العموم ظلت منطقة البلقان المنطقة الأكثر كثافة استقبالياً لكبار ممثلي تركيا السياسيين خلال السنوات الثماني الماضية، وحيث نجحت أنقرة في تطوير شبكة مُحكَّمة من العلاقات الثنائية المدعومة بمحاولات متواصلة لإقامة أشكال متعددة الأطراف من التعاون في مجالات سياسية واقتصادية حاسمة.

تستند علاقات تركيا مع ألبانيا إلى اتفاقية الصداقة والتعاون الموقعة في سنة 1992م، التي تدعمت بعرض الرئيس أوزال القاضي بتقديم مساعدات كبيرة في ميداني التنمية الاقتصادية وتحسين البنية التحتية، خلال زيارة رسمية لتيرانا في شباط/فبراير سنة 1993م. وشيئاً فشيئاً بدأت المعونات الاقتصادية والإنسانية

التركية تتدفق، مصحوبة بدعم سخّي على صعيد التعليم. ثمة عدد لا يُستهان به من الطلبة الألبان يدرسون في تركيا بمنح تركية، كما تم افتتاح مدرسة ثانوية تركية في تيرانا أوائل سنة 1993م، بتمويل من الأوقاف التعليمية التركية⁽³³⁾. أما توقيع إعلان عن إنشاء شارع عريض (أوتوستراد) عابر للبلقان، يصل استانبول يميناء دورّس الألباني، من قبل رؤساء كل من: تركيا، بلغاريا، مقدونيا (FYROM)، وألبانيا في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر سنة 1995م، فقد شكّل خطوة أولى على طريق تحسين متطلبات البنية التحتية للتجارة البينية في شبه جزيرة البلقان. أضف إلى ذلك أن الشارع العريض (أوتوستراد) من شأنه أن يوفر لتركيا معبراً برياً مريحاً يوصلها إلى البحر الأدرياتيكي دون عبور اليونان⁽³⁴⁾. غير أن ما ينطوي على أهمية أكبر هو التعاون العسكري المتنامي بين تركيا وألبانيا، هذا التعاون الذي تمخض عن تدريب الكوادر العسكرية من قبل خبراء أتراك، وعن خطوات أولى باتجاه التعاون على صعيد الإنتاج العسكري.

لكن مجمل هذه الجهود ما لبثت أن تعرضت لِقْدْر كبير من التدمير والخراب جراء اندلاع أعمال العنف السياسي أوائل سنة 1996م، التي لم تتوقف إلا عن طريق نشر قوة حماية دولية مؤلفة من 6000 رجل، شاركت فيها تركيا بفصيل قوامه 850 رجلاً، بصورة مؤقتة⁽³⁵⁾. ويصعب القول إن ألبانيا نجحت في استعادة استقرارها الداخلي منذ ذلك التاريخ. تعيّن على الآمال التركية في تحقيق تعاون موسع أن تتكيف بما يتفق مع الوضع وأن يتم اختزالها إلى معونات إعادة البناء. ويضاف إلى ذلك أنه بات واضحاً أن ألبانيا لا تعتبر تركيا حليفاً خاصاً بل تتركز أنظارها أكثر على المنظمات الأوروبية المؤسسة بهدف توفير الدعم لتنميتها الاقتصادية والسياسية.

ما زالت علاقات تركيا مع مقدونيا مطبوعة بحقيقة أن أنقرة كانت العاصمة الأولى التي اعترفت بالدولة الجديدة تحت الاسم الذي اختارته لنفسها وافتتحت

سفارة لها هناك. تُعَلِّقُ تركيا أهمية كبيرة على علاقاتها مع سكوبيية، كما يلاحظ من العدد الكبير من الاتفاقيات الثنائية التي تم إبرامها، ومن سلسلة زيارات سياسية رفيعة المستوى متصلة بين العاصمتين. وبسبب جاليتها الألبانية الكبيرة، وحالة التوتر المستمرة مع صربيا، ووجود معارضة سياسية قومية ذات شأن وصوت مرتفع، وعلاقات ما زالت غير مستقرة مع اليونان، كما مع بلغاريا، إلى حدود معينة، فإن استقرار جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، يشكل عاملاً حاسماً بالنسبة إلى الاستقرار الإجمالي لشبه جزيرة البلقان ككل في نظر تركيا.

باستثناء خطوات أولى على طريق تحقيق تعاون عسكري وثيق بين أنقرة وسكوبيية وإجراء حوارات سياسية متواصلة بشأن ما يجري في البلقان من تطورات، لم تشهد العلاقات الثنائية في الميادين الأخرى أي دَفْعٍ ذي شأن⁽³⁶⁾. فتركيا تؤيد تطلع مقدونيا إلى اكتساب عضوية الناتو، شأنها في ذلك كشأنها مع كل من بلغاريا ورومانيا⁽³⁷⁾. ومثل هذه الخطوة تعتبر عنصر استقرار في المنطقة وسوف تساهم في ردم الهوة الجغرافية بين تركيا العضو في الناتو وبين بلدان العمق الأوروبي الأعضاء في التحالف. وعلى هذا الصعيد، يشكل حرص تركيا على إكساب عضوية الناتو لبلدان بلقانية أخرى، في المقام الأول، وسيلة غير مباشرة لضمان وتقوية ارتباطها هي نفسها بباقي القارة الأوروبية في هندسة السياسة الأمنية الناشئة.

لعل هذا هو أحد الأسباب المنطقية الكامنة وراء العلاقات الثنائية التركية - البلغارية. فبلغاريا هي إحدى أهم الدول البلقانية الجارة لتركيا إن لم تكن الأهم بصورة مطلقة. وهذا تطور هائل إذا تذكر المرء العلاقات التي كانت شديدة التوتر أواخر عقد الثمانينيات حين حاولت صوفيا فرض «البلغرة» القسرية على جاليتها الإسلامية الكبيرة التي ينتسب عدد كبير منها إلى أصول تركية. ففي سنة

1989م، هاجر 300 ألف مسلم إلى تركيا هرباً من الحكم البلغاري الشيوعي⁽³⁸⁾. كذلك كانت بلغاريا تُعتبر إحدى البلدان الشيوعية الرئيسية المؤيدة للمنظمات الإرهابية غير المشروعة التي كانت نشاطاتها قد ساهمت في نسف استقرار تركيا الداخلي أواخر عقد السبعينيات.

ما لبثت هذه الصورة أن تبدلت بسرعة بعد سقوط قيادة بلغاريا الشيوعية. ففي وقت مبكر يعود إلى كانون الأول/ديسمبر سنة 1991م، تم اتخاذ خطوات أولى على طريق تخفيف التوتر على امتداد حدود تركيا الغربية، حين بادر القادة العسكريون في البلدين كليهما إلى توقيع وثيقة حول إجراءات بناء الثقة تضمنت تبادل المعلومات والتعاون على صعيد التدريب العسكري وتعهداً بالعزوف عن إجراء مناورات عسكرية داخل مسافة خمسة عشر كيلومتراً عن الحدود المشتركة⁽³⁹⁾. وقد ظل هذا التعاون يتعزز باضطراد منذ ذلك التاريخ. فالיום يعقد رئيسا الأركان في تركيا وبلغاريا اجتماعات منتظمة، كما قام الجيشان، كلاهما، بسحب أعداد لا يستهان بها من القوات والأسلحة الثقيلة بعيداً عن المنطقة الحدودية، كما أن الطرفين كانا من العوامل الدافعة باتجاه خلق قوة تدخل مشتركة لحفظ السلام من الجيوش البلقانية، وهو أمر تمت الموافقة عليه من حيث المبدأ. حتى المنافسة بين تركيا وبلغاريا فيما يخص مكان مقر قيادة القوة لم تلحق ضرراً ذا شأن بالعلاقات العسكرية الجيدة⁽⁴⁰⁾.

تحسّنت العلاقات السياسية بالطريقة ذاتها. فاللقاءات المنتظمة على أعلى المستويات السياسية ما لبثت أن أصبحت مألوفة ومن المعتاد أن تتضمن تبادلاً لوجهات النظر حول جميع القضايا الحساسة ذات العلاقة بالتطورات الجارية في البلقان. وفي مرات مختلفة تضافرت جهود كل من تركيا وبلغاريا لتوجيه نداءات تدعو الأسرة الدولية إلى وضع حد للحرب البوسنية أو للاضطرابات في كوسوفا. وكذلك فإن أنقرة وصوفيا بادرتا إلى بذل الجهود الرامية إلى تبييض صفحتيهما بوصفهما من المعابر الرئيسية للتجارة غير المشروعة بالمخدرات، أو

من بؤر تسهيل عمليات غسل الأموال المشبوهة. ولهذا الغرض قامتا بتوقيع اتفاقية ثلاثية مع رومانيا على المستوى الرئاسي في نيسان/أبريل سنة 1998م؛ تنص على الالتزام المشترك بمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وتبييض الأموال والاتجار بالمخدرات، وتهريب البشر والأسلحة. إن قوات الشرطة وأجهزة الدولة الأخرى ذات العلاقة سوف تتعاون تعاوناً وثيقاً في جميع هذه المجالات⁽⁴¹⁾.

أما أشكال القلق على مصير أترك بلغاريا فقد هدأت بعد أن بات الحزب السياسي المعبر عن هذه الجالية، حركة الحقوق والحرية، مقبولاً بوصفه قوة مشروعة في الساحة السياسية الجديدة في بلغاريا. وقد اضطلع هذا الحزب بدور مهم في إيصال حكومات غير شيوعية إلى السلطة بعد التحول إلى الديمقراطية⁽⁴²⁾. تريد بلغاريا أن ترى انخراطاً اقتصادياً تركيا أقوى في مناطق تمركز السكان الأترك في سبيل العمل على إنعاش الوضع الاقتصادي والاجتماعي البائس هناك.

كان السبب الرئيسي الذي حال دون تطوير علاقات اقتصادية أكثر كثافة ممثلاً بضعف بلغاريا الاقتصادي المستوطن، هذا الضعف الذي زاد تفاقماً جراء التقدم البطيء لعملية التحول الاقتصادي بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه البلاد. يصل حجم التجارة المتبادلة إلى 550 مليوناً من الدولارات، عدا «تجارة الحقائب» (تجارة الشنطة) غير المسجلة، وسوف يتضاعف بفضل منطقة التجارة الحرة التركية - البلغارية المخطط لها كجزء من منطقة تجارة حرة ثلاثية شاملة لكل من تركيا وبلغاريا ورومانيا سيتم استحداثها بين سنوات 2000 و2005م⁽⁴³⁾. ثمة الآن ما يزيد عن ألف شركة تركية صغيرة بصورة رئيسية ناشطة في بلغاريا. غير أن استثماراتها لا تتجاوز مبلغ الـ35 مليوناً من الدولارات الأمريكية. وبعض المجمعات التركية العملاقة في الميادين الصناعية والتجارية تبدي اهتماماً بموجة الخصخصة البلغارية جنباً إلى جنب مع

مشروعات البنية التحتية. غير أن التقدم الملموس والكبير ظل حتى الآن يتعرض للإعاقة جراء الصعوبات المتعلقة بالتحويل وصعوبة الوصول إلى السوق فضلاً عن نظام مصرفي بلغاري متخلف.

أما العلاقات مع رومانيا فقد كانت منفرجة نسبياً خلال سني الحرب الباردة بسبب دور رومانيا الخاص داخل منظومة حلف وارسو حيث كانت بوخارست تنأى بنفسها عن موسكو. وبلقاعات رئاسية منتظمة، سنوية على الأقل، بين رئيسي البلدين، شهدت هذه العلاقات تحسناً ملحوظاً بعد سقوط نظام تشاوتشيسكو. فمصالح البلدين تتطابق على صعيد سعي رومانيا إلى عضوية الناتو فضلاً عن اندفاع الطرفين نحو الالتحاق بركب الاتحاد الأوروبي. ومع قرار اللوكسمبورغ للمجلس الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر سنة 1997م، بضم رومانيا إلى المجموعة الثانية من البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي باتت بوخارست سابقة لأنقرة.

يصل حجم التجارة بين البلدين إلى 750 مليوناً من الدولارات، مما يجعل تركيا تحتل المرتبة الخامسة في قائمة شركاء رومانيا التجاريين. ثمة حوالي أربعة آلاف مؤسسة تركية تجعل البلد سابع أكبر المستثمرين الأجانب في رومانيا، على الرغم من أن أكثرية المؤسسات الساحقة هي مؤسسات صغيرة. وبميناها العملاق المعروف باسم كونستانتا على البحر الأسود، تبقى رومانيا شديدة الحرص على تطوير البنية التحتية للنقل، وخصوصاً على صعيد العبارات ذات الحركة المكوكية بين المرافئ التركية واليونانية.

التعاون الاقتصادي في حوض البحر الأسود وغيره

استكمالاً لعلاقاتها الثنائية مع الدول البلقانية، تؤيد تركيا وضع خطط إقليمية متعددة الأطراف للتعاون السياسي والاقتصادي. ومشروع التعاون الاقتصادي في حوض البحر الأسود (BSEC) يبرز بوصفه محاولة التعاون الاقتصادي الإقليمي الأشمل والأكثر طموحاً حتى الآن⁽⁴⁴⁾. ومن شأن انتعاش

مجالات البنية التحتية والصناعية، فإن العمل ظل بطيئاً حتى الآن. يفترض في هذا البنك أن يتعاون تعاوناً وثيقاً مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) الذي يتخذ من لندن مقراً له، والمعروف باسم بنك أوروبا الشرقية.

لأن تسعاً من دولها الإحدى عشرة قائمة على اقتصاديات انتقالية، فضلاً عن أنها أقرب إلى الفقر، فإن أية نتائج سريعة للتعاون تبدو غير واردة؛ فالصعوبات والعوائق سهلة البروز على طريق التحول من اقتصاديات أوامرية إلى اقتصاديات سوق⁽⁴⁸⁾. أما الطاقة الاقتصادية الهائلة للمنظمة المرشحة مستقبلاً لأن تتمتع بأسواق تضم ثلاثمئة مليون نسمة وبثروات كبيرة فلن تتحقق على أرض الواقع بسهولة. يشكّل غياب البنية التحتية المناسبة عقبة جدّية على طريق التعاون الأسرع والأوسع. وبالتالي، فإن التأكيد يتم توجيهه نحو تحسين شبكة الاتصالات، وربط شبكات الطاقة الكهربائية الوطنية، أو بناء طريق دائرية حول البحر الأسود وتحسين المرافق المرفئية لتعزيز العلاقات التجارية. غير أن معظم هذه المشروعات المؤهلة، دون أدنى شك، لتنشيط الحركة التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة، ما زالت في مرحلة التخطيط، رغم أن خطوات بسيطة تمّت هنا وهناك.

ترمي المنظمة إلى التسامي على التعاون الاقتصادي الوظيفي وتجاوزه، إذ إن وثائقها التأسيسية تنتمي بوضوح إلى مبادئ «وثائق المجلس الأوروبي للأمن والتعاون» (CSCE) الذي يضم جميع الدول الأعضاء⁽⁴⁹⁾. وهذه الوثائق تشتمل على ميثاق هلسنكي الأخير ووثائق المتابعة الصادرة عن المجلس وخصوصاً وثيقة باريس بشأن السعي من أجل بناء أوروبا جديدة سبيلاً إلى تحقيق تسوية سلمية لجملة النزاعات الناشئة بين الأعضاء. ثمّة نزاعات كثيرة ألفت بظلالها الثقيلة على العلاقات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي لحوض البحر الأسود في السنوات الأخيرة، مثل التوترات المقيمة بين تركيا واليونان،

جهود التعاون الشامل للبلقان كله، في وقت لاحق، أن تفضي إلى استكمال مرحّب به للمسعى الاقتصادي الرامي إلى إعادة فرض البحر الأسود بوصفه أحد محاور التجارة والنقل والاتصالات والسياحة.

تضمّ منظمة التعاون الاقتصادي في حوض البحر الأسود (BSEC) كلاً من: تركيا، بلغاريا، ألبانيا، اليونان، رومانيا، مولدوفيا، أوكرانيا، روسيا، جورجيا، أذربيجان، وأرمينيا⁽⁴⁵⁾. وتركيبية الأعضاء تلقي الضوء على أن رئيس الجمهورية التركي السابق أوزال، وقد كان القوة المحرّكة للعملية، كان يفكر بما هو أكبر من مجرد تعاون اقتصادي إقليمي ضيق. فقد كان يحلم بدائرة أوسع من دائرة الدول المطلّة على البحر الأسود، دائرة ممتدة عبر البلقان نحو البحر الأبيض المتوسط من ناحية، وعبر القفقاس باتجاه آسيا الوسطى من ناحية ثانية. يمكن اعتبار منطقة التعاون الاقتصادي في حوض البحر الأسود جسراً بالغ الأهمية بين أوروبا وآسيا الوسطى. غير أن المنظمة ما زالت، نظراً لوضعها الفعلي كمنظمة اقتصادية دولية وليدة، ولوجود العديد من العوائق أمام تحسين علاقات التعاون بين بعض أعضائها، مطالبة بأن تقطع شوطاً طويلاً حتى تصبح قادرة على أداء مثل هذه الوظيفة⁽⁴⁶⁾.

جرى تصميم منظمة التعاون الاقتصادي في حوض البحر الأسود (BSEC) في سبيل دفع عجلة التعاون فيما بين الأطراف المشاركة «في الميادين الاقتصادية، بما فيها التعاون التجاري والصناعي، كما في مجالات العلوم والتكنولوجيا والبيئة» عن طريق تطوير وتنفيذ مشروعات ذات أهمية مشتركة على الصعيدين الاقتصادي والتكنولوجي⁽⁴⁷⁾. اتفق المشاركون على إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينهم مع حلول سنة 2010م. وعلى الرغم من أن تأسيس مصرف للتجارة والاستثمار تابع للمنظمة بمدينة سالونيك [اليونانية] في تموز/ يوليو سنة 1997م، قد يساعد على تنشيط تمويل المشروعات المشتركة في

والصراع الدائر بين أرمينيا وأذربيجان حول ناغورنو قره باغ، وسلسلة الخلافات الأرمنية - التركية المستمرة بعناد، وجملة المشكلات التي تعاني منها روسيا في القفقاس .

في هذه الظروف، يمكن اعتبار حقيقة أن المنظمة لم تكتف بالبقاء بل وتابعت عملها المؤسساتي بشكل لا بأس به نجاحاً. فخلال ما لا يزيد عن خمسة أعوام تمّ خلق إطار مؤسسي لخمس اجتماعات قمة لرؤساء الدول أو الحكومات، وللقاءات نصف سنوية لوزراء الخارجية، ولعقد دورات برلمانية شاملة لمندوبين من المجالس النيابية في البلدان الأعضاء، وللقاءات مجموعات خبراء لإعداد المشروعات، ولاجتماع مجلس الأعمال الذي يضم ممثلي القطاع الخاص المنظم، ولاجتماع الأمانة الدولية الدائمة في استانبول لتنسيق النشاطات. وبقدر أكبر من التوجّه الوظيفي، فقد تم إيجاد بنك التجارة والاستثمار، ومركز الإحصاء والمعلومات الاقتصادية في أنقرة، مع مركز دراسات البحر الأسود في أثينا⁽⁵⁰⁾. وعلى الرغم من أن تمويل المنظمة بات الآن معتمداً على مساهمات الأعضاء، فإن تركيا دأبت على تقديم الدعم المالي والمادي.

توفّر مؤسسات المنظمة واجتماعاتها، ولا سيما على مستوى وزراء الخارجية، فرصاً مؤاتية لعقد مباحثات سياسية بين الأعضاء. وقد أفاد منها ممثلو الدول الأعضاء المتصارعة في سبيل استكشاف إمكانيات إصلاح الأسوار والتخوم. ومن شأن الاتصال المباشر داخل مؤسسات المنظمة أن يساعد على تحسين أجواء الثقة بين الأعضاء إذا كان الوضع السياسي الإجمالي مؤاتياً. غير أن المنظمة لا تستطيع أن تساهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة إلا بمقدار ما تتم حماية مكاسب التعاون الوظيفي من التأثيرات المدمرة للصراعات المضمرة أو المكشوفة في البلقان أو القفقاس. خلافاً للتوقعات السائدة في الأوساط

التركية الرسمية، ليس ثمة مؤشرات مُقنعة تدل على أن تعاون المنظمة استطاع، أو هو قادر على، أن يُساهم، بصورة مباشرة، في حل النزاعات أو تحقيق الاستقرار الإقليمي⁽⁵¹⁾. غير أن ما يلفت النظر هو أن النزاعات الإقليمية أو الثنائية قلما أدت إلى عرقلة تطورها.

انطلقت تركيا في عملية تأسيس المنظمة وتشجيعها من دوافع كثيرة. كانت المنظمة، بنظر أوزال، خطوة أخرى على طريق تحقيق الحلم المتمثل بجعل تركيا القوة الإقليمية الأولى على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. وما لبث خلفاؤه أن ورثوا وجهة النظر هذه؛ وتشكلت المنظمة بالنسبة إلى حكومة أجويد عنصراً مهماً من عناصر رؤيتها لتركيا الطرف الرئيسي في أوراسيا في القرن المقبل. وكذلك، فإن المؤسسة تربط تركيا بالنظام الأوروبي الجديد الناشئ الذي يقوم على توسيع كل من الاتحاد الأوروبي والنااتو. ذلك هو السبب الكامن وراء مطالبة الأوساط الموالية لأوروبا في تركيا بأن يبادر الاتحاد الأوروبي إلى تطوير علاقات أوثق مع منظمة التعاون الاقتصادي في حوض البحر الأسود (BSEC)⁽⁵²⁾. من المتوقع أيضاً أن تقوم المؤسسة بتوفير الدعم لمطالبة تركيا بعضوية الاتحاد الأوروبي جنباً إلى جنب مع مطالبة كل من بلغاريا ورومانيا بهذه العضوية عن طريق تحسين التنمية في هذه البلدان. ثمة دافع آخر ألا وهو حرص تركيا على بقاء المناطق المجاورة التي تفصلها عن كل من أوروبا وآسيا الوسطى مستقرة. وطوال بقاء الاقتناع بأن المنظمة مؤهلة لخدمة هذا الهدف مستمراً، فإن تركيا سوف لن تتخلى عن دعمها.

يكمّن الدافع الأخير أيضاً وراء مشاركة تركيا في عملية إحياء التعاون البلقاني. فهذه المساعي ما لبثت، منذ سنة 1996م، أن أفضت إلى لقاءات سنوية منتظمة بين وزراء خارجية جميع بلدان شبه جزيرة البلقان، يناقشون فيها حلولاً تعاونية لجملة مشكلات التنمية الإقليمية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. ولكن هشاشة هذا المشروع تجلّت بوضوح في اجتماع عقد

باستانبول في حزيران/يونيو سنة 1998م، حين كادت الخلافات حول كوسوفا أن تجهز على المؤتمر. ولم تتم الحيلولة دون حصول ذلك إلا عن طريق حذف الموضوع من البيان الختامي ومعالجته في تصريح جانبي وقعته ست من الدول الثماني المشاركة⁽⁵³⁾.

وبطريقة مشابهة حرص اجتماع القمة البلقانية الأولى لرؤساء الدول والحكومات الذي دعت اليونان إلى عقده في جزيرة كريت في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1997م، تجنب استخدام لغة ذات معنى في الحديث عن أي من النزاعات المتفاعلة، مكتفياً باعتماد توجّه أعم يدعو الدول المتخاصمة إلى تبني آليات سلمية قائمة على التعاون في حل النزاعات. ولم تكن اللقاءات الثنائية، في الأروقة الجانبية للقمة الرسمية، أكثر جدوى على صعيد نزع فتيل الأزمات، أو إفراز الحلول الوسط، كما اتضح من الاجتماع غير الناجح لرئيسي وزارتي اليونان وتركيا. فكل من كوستاس سيمتيس ومسعود يلماظ اكتفيا بإعادة تأكيد الموقفين غير القابلين للتوفيق، المعروفين جيداً للبلدين من القضايا المطروحة⁽⁵⁴⁾.

أما القمة البلقانية الثانية في مدينة أنطاكيا التركية على البحر الأبيض المتوسط في تشرين الأول/أكتوبر سنة 1998م، فقد بقيت في الظل جراء الجهود الأمريكية الرامية إلى حل أزمة كوسوفا. فتركيا لم تستطع أن تعلن أن اللقاء كان ناجحاً سياسياً إلا بعد إذعان ميلوسوفيتش لضغوط هولبروك والناو، بما أتاح فرصة الإتيان على ذكر قضية كوسوفا، بلغة متوازنة إلى حد مقبول، في البيان الختامي لاجتماع القمة. فعلى الرغم من وجود خلافات جديدة حول كوسوفا، اتفق رؤساء الحكومات على دفع العمل باتجاه إضفاء الصفة المؤسساتية على مؤسسة القمة التي قد تتم في مدينة كونستانتا الساحلية الرومانية أواخر سنة 1999م⁽⁵⁵⁾.

لعل النتيجة الأبرز، حتى الآن، للتعاون العام في البلقان، هو القرار الذي

اتخذته ستة بلدان مع إيطاليا والذي يقضي بتشكيل قوة سلام بلقانية مشتركة. إنها حصيلة اجتماع وزراء دفاع بلدان البلقان في سكوبية آخر شهر أيلول/سبتمبر 1998⁽⁵⁶⁾. كانت تركيا إحدى القوى المحركة وراء الاتفاقية. غير أنها ليست إلا الخطوة الأولى على طريق إيجاد وحدة عسكرية مشتركة فعالة مؤلفة من فصائل تركية ويونانية وبلغارية ورومانية ومقدونية وألبانية وإيطالية. ما زالت الخطوات العملية تنتظر الإنجاز. وبعد ذلك سوف نرى ما إذا كانت مثل هذه القوة ستبادر، في أي وقت من الأوقات، إلى الاضطلاع بمهام حفظ السلام الفعلية في البلقان.

تنطوي المواقف السياسية للدول المشاركة مما يجب القيام به إزاء الصراعات العنيفة القائمة أو المحتملة في المنطقة على اختلافات ذات شأن كما تجلّى بوضوح، مثلاً، في أشكال التباين بين ردود الفعل اليونانية والتركية على الحرب في البوسنة أو الحرب حول كوسوفا. وفي ظل مثل هذه الظروف تبقى إمكانية اتفاق جميع الدول المشاركة حول خطوات عسكرية مشتركة، وإن بقيت محصورة بنشاطات متعلقة بحفظ السلام، وإمكانية تحرك أية قيادة مشتركة بصورة فعالة، مسألتين لن يأتي حلها إلا مع التطورات المستقبلية. غير أن من شأن الاتفاق على أن القوة ستعمل بتفويض من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مع قيام الناتو بتوفير المساعدة والتوجيه، أن يساعد على تجنب الخلافات المحتملة.

يَزَخِرُ التاريخ الموجز للعنصر العسكري المشترك الجديد بزحمة بذور التنافس الظاهرة والخفية بين تركيا واليونان، كما أن مطالبة بلغارية بموقع خاص لا تبشر بأي خير لمستقبل هذا المشروع⁽⁵⁷⁾. ومع ذلك، فإن من الممكن اعتبار الأمر منطوياً على شيء من البشائر الواعدة، لأن اليونان وتركيا استطاعتا التغلب على خلافتهما حول مكان مقر قيادة الوحدة الجديدة تحاشياً لنسف المسعى كله. تَمَّ الاتفاق على أن يكون المقر الأول في بلوفديف البلغارية. ربما يساهم

الخطر الجاثم المتمثل بكوسوفا متفجرة والضغوط المترتبة عليه والصادرة عن الأطراف الأخرى كما عن حكومة الولايات المتحدة التي ساندت الخطة بقوة، مساهمة حاسمة في توفير إمكانية حصول مساومة تركية - يونانية. ومع ذلك، فإن إحدى الدول المشاركة اقترحت استخدام قوة السلام البلقانية لتنفيذ اتفاقية كوسوفا.

ستبقى السياسة التركية تُجاه البلقان، على الدوام، ملطخة باعتبارات مضاعفات ممكنة فيما يخص العلاقات مع اليونان، ومكانة هذه العلاقات سوف تظل تجر عواقب معينة بالنسبة إلى سير وتطور الخطط الإقليمية متعددة الأطراف، إلى أن يتم التوصل إلى تسوية دائمة بين الجانبين على الأقل. غير أن مثل هذه الآلية البلقانية تبقى بعيدة عن أن تؤدي إلى خلق «محورين» متناقضين، أرثوذكسي وإسلامي، على سبيل المثال. فالكيمياء السياسية في البلقان شديدة التعقيد وذات مستويات متعددة بما يبقي مثل هذه التصورات التحليلية أو السياسية البسيطة عاجزة عن توفير فرصة فهم الأحداث. ليس الاكتفاء بالنظر إلى الأحداث البارزة والقوى الأشد صراخاً مثل الحربين في البوسنة وكوسوفا والقيادة الصربية، ومبعوثي الولايات المتحدة الخاصين، ومجموعات الاتصال، ومجموعة الجي G-8، إلا شكلاً من أشكال التضليل لأي تحليل سليم لجملته التطورات الجارية في البلقان. فإلى جانب تلك الأحداث والقوى، التي تأسر اهتمام الأوساط الدولية بسهولة، ثمة قوى أقل بريقاً تحركها، بالدرجة الأولى، تركيا واليونان وأطراف أخرى، قد لا تكون أقل حسماً من الفعاليات الدولية الأخرى الأبرز ذات العلاقة بالأزمة في المنطقة، على صعيد تشكيل المشهد السياسي للبلقان في المدى الطويل.